

Distr.  
GENERAL

S/1999/71  
25 January 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس  
مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل طيه الخطاب الذي ألقاه رئيس جورجيا، سعادة السيد إدوارد شفرندناده، على أعضاء مجلس الأمن.

وهل لي أن أطلب مساعدتكم في العمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيتر شكايديز  
السفير  
الممثل الدائم

## المرفق

رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ موجهة إلى

رئيس مجلس الأمن من رئيس جورجيا

اسمحوا لي أن أعرب لكم عن تحياتي القلبية وتقديري العميق لعملكم وتفانيكم الكبيرين في سبيل السلم والأمن على كوكبنا.

إن جهودكم التي لا تكل كي يستعيد بلدي السلام والرخاء، وكذلك الاسهامات الشخصية التي قدمها الأمين العام وممثله الخاص لنفس الغرض، والالتزام الذي لا يضعف من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة في أبخازيا الذي التزم به أصدقاء الأمين العام والرجال والنساء الشجعان من الموظفين الدوليين، كل ذلك لا يُقدر بثمن.

وللأسف، ما زالت جهودنا المشتركة تصطدم بعقبات كأداء ولا يفسح لنا المجال للوقوف على أرضية مشتركة تُفضي إلى تسوية شاملة للنزاع في أبخازيا، بجورجيا.

ولا تلوح في الأفق نهاية لمعاناة مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين الذين نعجز عن وصف ظروفهم المادية والمعنوية. وهذه المشكلة المستمرة تؤثر على نحو سلبي في حالة البلد السياسية والاقتصادية.

إن الإفلات من العقاب والعنف الذي يمارس على العائدين في قرى منطقة غالي ما زال مستمرين، كما أن السلام الهش ما زال معرضا للخطر الشديد.

واليوم، إذ يقف المجتمع الدولي على عتبة التخطيط والتوجيه لجهود الأمم المتحدة في المستقبل، اسمح لنفسني بالجرأة على عرض تقييم لبعض الجوانب الهامة.

إن من الواضح أن النظام الانفصالي يقوم على نحو جيد التدبير بإعاقه كل مبادرة للسلام. فقد أصبحت الهجمات من المنطقة الواقعة تحت سيطرتهم ضد القرى الواقعة على الضفة اليسرى لنهر إنغوري مكثفة، وأصبحت التدابير التي تتخذ لوقف هذه الهجمات تُستعمل بمهارة لتبرير عرقلة اجتماعات العمل الرباعية.

أما البيانات الدعائية عن عمليات ما يُطلق عليه اسم ميلشيا الأبخاز ضد قطاع الطرق الوهميين وما يلي ذلك من عمليات تنزل العقوبة بالمدنيين المسالمين فقد أصبحت وسيلة عمل راسخة .

وبين الحين والحين نسمع الانتقاد الذي لا أساس له للمنظمات الدولية ولحكومة جورجيا التي يزعم أنها تعرقل عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم. ويجري كل ذلك بينما شهدنا في أيار/ مايو الماضي عنفا آخر على نطاق واسع يمارس على السكان الجورجيين، ليشكل على نحو واضح سياسة التطهير الإثني التي أصبحت معروفة دوليا.

وقد صدرت بيانات تستحق السخرية عن عملية بحرية برية وهمية للجورجيين على ساحل البحر. فالدعاية المغلوطة السائدة بين السكان الأبخاز للتشكيك بالحكومة الجورجية وتأجيج الكراهية الإثنية أصبحت تتسم بكثافة طاغية.

وفي ضوء هذا النشاط، أوجد الانفصاليون عقبات كأداء في وجه وضع الوثائق الهامة لعملية السلام التي كان القصد منها تحديد إجراءات عودة اللاجئين، والمحافظة على السلام، والإصلاح الاقتصادي للمنطقة.

والأمر الأهم، هو أن ذلك حال دون عقد اجتماع خطط له للتوقيع على هذه الوثائق. ولو انعقد الاجتماع ، لأدى بالتأكيد إلى تعزيز التزامات الأطراف ولأوجد أرضية واقعية لتحميل المسؤولية على الذين انتهكوا الاتفاقات التي تم التوصل إليها. وإن ذلك بالتأكيد لن يساعد الانفصاليين ومؤيديهم.

لقد دمرت الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة الأبخازية تدميرا كاملا تحت نظام الحكم الانفصالي. وانتشر بين الشباب الميل إلى إدمان المخدرات والكحول. أما أغلبية السكان فقد هجروا المنطقة.

ومن الواضح أن إعادة إشعال المشكلة الأبخازية يخدم خطط بعض القوى. وذلك بالتأكيد يحمل طابعا سياسيا وله خطط بعيدة التأثير. وإن هذه الحالة تؤدي إلى التدهور في مجال التوتر في كامل المنطقة القوقازية وتتناقض على نحو صارخ مع مصالح كل من الأبخازيين والجورجيين.

وينبغي إيلاء اهتمام شديد إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن، والأهم من ذلك، وضع واعتماد قرارات أكثر صراحة وصرامة للمستقبل.

إن المشكلة الأبخازية المصطنعة تفرض وضعين متقابلين وجها لوجه: يتوخى الأول بذل الجهود الرامية إلى تعزيز التسامح والنمو الاقتصادي والتعايش السلمي بين مختلف الإثنيات. ويقوم الثاني على المطامح والمصالح السياسية الإجرامية، مع كل ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة.

إن الحالة الراهنة تحتم علينا أن نتقيد بالمبادئ وأن نتخذ خطوات حاسمة. فالشروع في عملية عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم ذو أهمية قصوى. وإلى جانب هذه العملية، يجب خلق ظروف أمنية راسخة للعائدين، وينبغي أن يتم ضمان ذلك لا بمجرد الأقوال بل بالخطوات الملموسة، وذلك ما استدعاه الحكومة الجورجية وتعتبره إجراء لبناء الثقة بين الطرفين.

وبغية دفع هذه العملية، يلزم تعريف المركز الدولي للعائدين، حتى لا يخطر ببال أحد أن يستعمل حالتهم لغرض الخطط السياسية الدنيئة.

إن خلق ظروف أمنية يتوقف إلى حد بعيد على قيام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بالتنفيذ الكامل لولايتها. وذلك يرتبط، بطريقة ما، بإيجاد ظروف أمنية لأنشطة البعثة.

وتتعهد جورجيا بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لنجاح البعثة في نهاية المطاف وتعتقد أن هذه المسألة ستظل مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

إن تحقيق استقرار هذه الحالة هو بوضوح في مصلحة جميع البلدان ذات النية الحسنة ويمكن أن يفضي تعزيز دور المجتمع الدولي في هذه العملية بلا ريب إلى أداء دور حاسم في هذا المجال.

إننا نعلق أهمية خاصة على اجتماع الأطراف الذي انعقد في أثينا. وقد بين الاجتماع بوضوح الإمكانية الضخمة التي تكمن في العلاقات غير الرسمية بين الناس. إننا نعترف بفضل حكومة اليونان، ورغم العقوبات الوشيكة الظهور، سندعم بفعالية تطور هذه المبادرة.

وإن تطور وتعزيز جانب حقوق الإنسان في أنشطة بعثة المراقبين يمكن أن يؤدي دورا هاما في تحقيق التسامح بين الأطراف. وأعتقد أننا قادرين على وضع برنامج عمل فعال لهذه الآلية الهامة.

وإن مما يدعو للأسف أن تحريك عمل فرق التحقيق المشترك يصطدم بعقبات جمة. فقد دعيت هذه الفرق إلى التحقيق في الانتهاكات للاتفاقات التي تم التوصل إليها، لأن إبراز الحقيقة أهمية حاسمة لا بالنسبة للاتهامات المتبادلة بل بالنسبة لتعزيز قوى النية الحسنة. ونأمل أن يدعم مجلس الأمن تعزيز بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بهذا المكون القانوني الذي يفترض فيه أن يحدد اتجاه أنشطة التحقيق.

وينبغي أيضا تعزيز الأنشطة السياسية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. فهي ستسهم في أنشطة مجلس التنسيق، وفقا لاتفاق جنيف، وستضيف إليها مكونا جديدا من الحكم الدولي.

إننا نعلق أهمية كبيرة على مبادرات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في ميدان الإعلام. ويجب إعلام كافة سكان جورجيا، وخصوصا سكان منطقة النزاع، بشأن جهود السلام التي يبذلها المجتمع الدولي. وفي ظروف معينة، يمكن أن يؤدي الإعلام الموضوعي دورا حاسما في تسوية المنازعات.

ويساورنا قلق عميق إزاء الهجمات على العاملين في مجال حفظ السلام التابعين لرابطة الدول المستقلة. وندرك تماما الضرر الذي يلحقه ذلك في عملية السلام، وذلك يتعارض كليا مع مصالحنا.

إن هذه الحقائق تتطلب تحقيقا وافيا وتقييما لا بد منه. وفي الوقت ذاته، من المهم النظر بجديّة في أمل تنفيذ ولاية العاملين على حفظ السلام التي أوصى بها مجلس رؤساء الدول.

إن من غير المقبول الوقوف دون اكتراث إزاء ما يقع من انحياز ومشاركة في الاصطدامات المسلحة من جانب بعض موظفي حفظ السلام التابعين لرابطة الدول المستقلة. وفي الوقت ذاته من المعقول أن نفكر بشأن المقترحات الملموسة الخاصة بتعزيز فعالية الرصد الدولي لعملية حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

إن عملية حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، والتي يؤدي فيها الاتحاد الروسي دور الميسر، تملك موارد ضخمة غير مستغلة في تسوية هذا النزاع. ونعرب عن الأمل في أن تتخذ إجراءات فعالة لاستخدام هذه الموارد استخداما كاملا.

إن لدور أصدقاء الأمين العام، المؤلفين من دول ذات سلطة عالمية، أهمية خاصة في التسوية الشاملة لهذا النزاع. وأنا على ثقة من أننا سنتوصل، بمساعدتهم، إلى وضع خطة عمل تقودنا خطوة خطوة إلى النجاح في نهاية المطاف.

وفي الوقت ذاته، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدرك عواقب تصعيد النزاع وأن يكون مستعدا لتطبيق أسلوب فرض السلام.

إن إخماد هذا الموقع الساخن في القوقاز، جنبا إلى جنب مع جهود السلام المعقدة، يتطلب التفكير في استعمال القوة.

يا أصحاب السعادة، إنني على ثقة وطيدة في أن مجلس الأمن سيولي ما تستحقه اقتراحاتنا من اعتبار. وإنني على قناعة أيضا من أننا لن نجد إلا هنا، في قاعات المنظمة العالمية، سبيلا إلى تسوية مشكلتنا بالطرق السلمية وبالتفاوض.

-----